السادة في وزارة الخارجية السويسرية

السيد وزير الخارجية السويسرية

في ظل الغياب المطلق للمعايير الحقوقية الوطنية التي يجب أن تكون منسجمة تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ والإعلان العالمي لحقوق الأنسان لعام ١٩٤٨ والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ وكافة العهود والمواثيق الدولية الأخرى التي تشكل نسيج القانون الدولي العام

حيث المشهد الإيراني الذي تطغى عليه حكم الفرد الواحد ،لا يحجب عن السمع والبصر حجم التعذيب النفسي والبدني في البلاد ، ولا حجم الشنق حتى الموت في جميع الساحات

لقد بات للنظام الإيراني خصوصية في كيفية سجن وتعذيب وإعدام النساء وحتى لا نذهب بعيدا عن هذا المشهد المأساوي الواسع النطاق نؤكد لكم ان الأشخاص المنتمين الى أقليات دينية وعرقية واثنية يتعرضون لكافة اشكال الظلم والاضطهاد من قبل نظام ايران ضاربا بعرض الحائط إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام ١٩٩٠

إيماناً منا نحن مركز الابحاث وحماية حقوق المرأة بعدالة بلدكم وكما هو معروف لدينا في سوريا بأن سويسرا هي أم الديمقراطية وحقوق الإنسان ولهذا نرغب إليكم النظر بعين الرأفة وعدم إعادة الانسة أرزو سليماني وعائلتها الى الجمهورية الإسلامية الإيرانية تطبيقاً للإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يؤكد عدم تسليم اللاجئين السياسيين الى دولهم في حال كانوا معرضين للخطر فيها

وذلك في مادته الرابعة عشر التي تنص على أن لكل شخص الحق في طلب اللجوء والتمتع به في بلد / بلدان اخرى حتى لا يتعرض للاضطهاد في بلده

والمادة الرابعة من البرتوكول رقم (٤) الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان

والذي ينص على حظر عمليات الطرد الجماعي للأجانب وتجسيدا لأحكام القانون الدولي الذي نص على عدم الإعادة القسرية للاجئين السياسيين

كما نأمل منكم اعتبار ملفها الشخصي وعائلتها المدخل الواسع على عموم الحياة البوليسية السائدة في ايران وخاصة في مجال انتشار السجون الاستبدادية والاعتقال الطويل الأمد لديها ملفا انسانيا يستحق الانصاف لما فيه من خطر على حياتهم عند العودة ، وفي ذلك حق وعدل وانتصار لقيم بلدتكم وارساء لمبادئ العدالة الدولية .

مركز الابحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا

٢٠٢٠/٦/١٥